تاريخ الاستلام:2023/11/07 تاريخ القبول:2023/11/20 تاريخ النشر: 2023/12/15م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن كلية الآداب الزاوية – جامعة الزاوية
العدد الثاني والأربعون – ديسمبر – لسنة 2023

البعد الاستراتيجي لمساحة الدولة الليبية وتأثيره على النزاع السياسي فيها

صباح سالم عمر عبد المولى
قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة الزاوية
الزاوية – ليبيا
EMAIL: sabaah.abdilmoula@gmail.com

ملخَّص البحث:

تمثل المساحة الإطار الجغرافي للكيان السياسي للدولة، وتنفرد المساحة الكبيرة عن المساحة الاصغر، بأن لها القدرة على استيعاب الاعداد المتزايدة للسكان، وزيادة نمو النشاط الاقتصادي، والتنوع في المشاريع التنموية، وزيادة القوة الدفاعية، ولكن في بعض الاحيان قد يكون المساحة الكبيرة نقطة ضعف بالنسبة للدولة، ويتمثل هذا الضعف في قلة السكان وتوزيعهم الغير منتظم ضمن أقاليم الدولة، وهذا يؤثر على الاستقرار السياسي في حالة نشوب نزاع أو صراع سياسي داخل الدولة.

وهذا ما ينطبق على الدولة الليبية، إذ تتميز ليبيا بمساحة جغرافية مترامية الاطراف، مع قلة اعداد السكان، وتتركز هذه القلة في مناطق محددة (المنطقة الشرقية، والمنطقة الغربية) من الاراضي الليبية، واللتان تمثلان نقطي النزاع الدائر منذ 2014م، و زاد من تفاقم النزاع أن مركز ادارة النزاع لكل طرف، يقعان في أقصى أطراف الدولة من الشرق والغرب من المنطقة الشمالية وتفصل بينهما مساحة جغرافية كبيرة وقليلة السكان مما ساعد على نشوء حكومتين منفصلتين الامر الذي ساعد في استمرار النزاع في الدولة الليبية.

The strategic dimension of the Libyan state's space and its impact on the political conflict

Sabah Salem Omar Abdel Mawla

Department of Geography - Faculty of Arts - Zawia University

Al-Zawiya - Libya

EMAIL: sabaah.abdilmoula@gmail.com

ABSTRACT

The area represents the geographical framework of the political entity of the state .

A large area differs from a smaller area due of its ability to accommodate the growing population, increase the growth of economic activity, and diversify development projects, thus increasing defensive power.

However, sometimes the large area may be a weak point for the state, represented by the small population and its irregular distribution within the state's regions, which affects political stability in the event of a political conflict erupting within the state.

This situation applies to the Libyan state, which characterized by a vast geographical area with a small population. This small population is concentrated in specific areas (The Eastern Region and the Western Region) of the Libyan lands that represent the point of the ongoing conflict since 2014.

It is worth noting that what further aggravates the continuation of the conflict is that the conflict management center for each party is located in the farthest edges of the state from the east and west of the northern region, where they are separated by a large geographical area and a small population.

This case helped in the emergence of two separate governments that increased the severity of the conflict within the Libyan state.

مقدمة

تشكل المساحة (الحيز الجغرافي) إحدى أهم اركان الدولة، فهي من الاسس التي تعتمد عليها الدولة في بناء كيانها السياسي واعتراف المجتمع الدولي بها، فمفهوم الدولة في القانون الدولي يرتكز على ثلاث أركان هم: الشعب، ونظام الحكم والحيز الجغرافي، وتتعرض الدولة إلى أزمات إقليمية ودولية إذا ما اختل ركن من هذه الاركان.

تتوقف المساحة المناسبة لأي دولة على العلاقة بين المساحة والسكان فالإنسان هو صانع الدولة، ولكن الارض هي التي تمده بوسائل الحياة، لذلك فالمساحة المثلى هي التي تقوم باستيعاب السكان وتوفير احتياجاتهم [1].

إن القيمة الفعلية للمساحة لا تقيم بالكيلومترات المربعة بل تكون بمجموعة من العوامل التي تزيد من قيمة المساحة وهذه العوامل هي:

1- كثافة السكان في الدولة وتوزيعهم بالشكل الذي يتناسب مع استغلال الموارد المتاحة في الدولة.
2- تنوع الموارد الطبيعة وقدرة السكان على استغلالها.
3- مرونة المواصلات، بحيث يكون هناك ترابط بين أجزاء الدولة.
4- تجانس البناء البشري وعدم وجود تفاوت كبير في الولاء [2].

يصنف علماء الجغرافيا السياسية الدول من حيث المساحة إلى دول ضخمة ودول كبير جداً ودول متوسطة ودول قزمية، وتأثر هذه المساحة على القيمة السياسية للدول، فالمساحة المترامية الاطراف توفر تنوعاً كبيراً في الموارد وتستوعب اعداد السكان المتزايدة، كما تشكل قيمة جيوبوليتكية من الناحية العسكرية والدفاعية، ولكن هذه الميزات سرعان ما تتحول إلى نقطة ضعف إذا ما نشب صراع أو نزاع مسلح، وانهارت المنظومة العسكرية والامنية، مع تعداد سكان قليل ومراكز سكانية متباعدة تفصل بينهم مناطق خالية أو شبة خالية من السكان مما يساهم في زيادة بذرة الشقاق والتفرق، وبخاصة إذا ما تدخلت قوى خارجية في الشؤون الداخلية للدول.

إن المساحة الجغرافية للدولة الليبية تندرج ضمن الدولة الكبيرة الحجم، لقد شكلت هذه المساحة في عقود مضت أهمية كبيرة في صمود وكفاح الشعب الليبي ضد الاحتلال الايطالي، وكبدت الاحتلال خسائر مادية وعسكرية كبيرة، لقد احتاجت إيطاليا ما يزيد عن عشرين عاماً لتفرض سيطرتها على كامل الاراضي الليبية، وفي نفس الوقت ساعدت المساحة المترامية الاطراف المجاهدين في نجاح غاراتهم على معسكرات الاحتلال وفي عمليات الكر والفر التي يقوم بها المجاهدون على مراكز العدو العسكرية.

مرت ليبيا منذ أن أعلنت استقلالها عام 1951م حتى 2011م بفترة من الاستقرار الأمني والسلام الداخلي بين أفراد شعبها، فبالرغم من تغير نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية، لم تحدث مواجهات عسكرية بين الليبيين، بل تغير نظام السلطة دون أن يؤثر

على السلام الداخلي للدولة، إلى أن جاء العام 2011م عندما قامت الثورة الليبية، فدخلت البلاد في دهاليز الحرب بين مؤيد للنظام السابق ومعارض له، وتمت مساندة المعارضة من قبل الدول الغربية متمثلة في حلف الناتو، ذهب في هذه الحرب الاف من الليبيين، لتنتهي الثورة بمقتل القذافي ورفاقه، وشهدت ليبيا بعد ذلك عامين من الاستقرار السياسي ومع حلول 2014 انفجرت الحرب بين المعارضة الليبية لأجل الوصول إلى السلطة وبسط النفوذ.

لقد دخلت ليبيا نزاعاً مسلحاً بين من كانوا بالأمس القريب حلفاء ضد النظام السابق وهذا النزاع زاد من عمق الهوة بين ابناء الشعب الواحد، وساهمت المساحة الجغرافية للدولة الليبية، في زيادة انعزال الاطراف المتنازعة وزيادة حدة انفصالها مما ساعد في قيام حكومات متعددة داخل الدولة الواحدة في زمن واحد.

أهمية الدراسة:

تتركز معظم الدراسات التي تتناول النزاعات والمشكلات السياسية الداخلية أو حتى الاقليمية على أسباب النزاع، كالصراع بين الاحزاب، والنزاع على الأقاليم الغنية بالموارد، و صراع الأقليات وفرض الايدولوجيا... وغيرها، وتتطرق تلك الدراسات للعوامل المؤثرة على استمرار النزاع لأجل الوصول إلى حلول سياسية لإيقاف تلك النزاعات، ولكن قلما نجد دراسة تتطرق إلى دور المساحة أو الحيز الجغرافي للدولة في تزايد النزاع أو الحد منه، ويختلف تأثير المساحة باختلاف أحجام الدول فالمساحة الصغيرة غير المساحة الكبيرة التي تمتلكها الدولة، ومن هنا فإن الدراسة ستتناول تأثير مساحة الدولة الليبية على النزاع السياسي الدائر فيها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول إلى مدى تأثير الحيز الجغرافي للدولة الليبية في تفاقم النزاع السياسي فيها، وتعمل الدراسة للوصول إلى الاهداف الاتية:

1- معرفة حجم أو مساحة الدولة الليبية ومدى ترابطها مع العامل البشري (السكان).
2- تهدف إلى ابراز مناطق القوة والضعف في الدولة الليبية من حيث توزيع مراكز الصراع.
3- تهدف إلى معرفة مناطق التركيزات البشرية والمناطق التي تعاني من فراغ سكاني ودورهما في تزايد حدة النزاع.

4- تهدف الدراسة إلى وضع رؤية جديدة في تناول العوامل المؤثرة في النزاع بحيث لا تقتصر على النمط السياسي والاقتصادي بل تتعداهما إلى الدور الاستراتيجي لمساحة الدولة في النزاع لإيجاد الحلول النهائية للوصول إلى الاستقرار.

مشكلة الدراسة:

كثيراً ما تعتمد الدول في استراتيجية الحرب على المساحة كعامل رئيسي في حسم المعركة بالإضافة إلى القدرة العسكرية وتعداد السكان، ولكن في منطقة الدراسة يغفل كثير من الساسة وقادة النزاع عن هذا العامل، فالصراع الدائر منذ سنوات جعل من الدولة الليبية دولة فاشلة سياسياً أمام المجتمع الدولي، حيث عجزت على النهوض وتوحيد الجهود وفرض السلام بين سكانها.

فللوصول إلى بر الأمان لابد من معرفة العوامل المؤثرة في تزايد حدة النزاع، فالأسباب معروفة أما العوامل المؤثرة فيه فكثيراً ما تقتصر الرؤية على الاجندة الخارجية التي تغذي هذا النزاع، والتدخل الاقليمي والدولي في الشؤون الداخلية، ولا ينتبه السياسيون الذين يديرون جلسات التفاوض الى عامل المساحة التي تمتلكها ليبيا إلا في حصر الثروات الطبيعية فقط.

تساؤلات الدراسة:

تمكن التساؤلات والتي ستعمل الدراسة على الاجابة عنها في المتن في الآتي:

1- هل يعد الحيز الجغرافي للدولة الليبية من المساحات الكبيرة ضمن التصنيف الجيوسياسي لأحجام الدول؟
2- هل هناك توازن بين توزيع السكان وكثافتهم من جهة والمساحة الجغرافية التي تمتلكها الدولة الليبية من جهة اخرى؟
3- ما مدى تأثير حجم الدولة على تزايد الصراع وتفاقم النزاعات المسلحة في الدولة؟
4- هل هناك تجانس في التوزيع السكاني على أقاليم الدولة وتوازن بين مراكزها الادارية فيها؟

منهجية الدراسة

من الاساليب العلمية لأي علامة أن تعتمد على طرق منهجية للوصول إلى نتائج علمية يمكن الأخذ بها، وتعتمد هذه الدراسة على بعض المناهج التي يستند عليها الباحث في الجغرافية السياسية وهذه المناهج هي:

1- المنهج الاقليمي: تعمل الدراسة على تحديد المنطقة كوحدة سياسة ومدى ترابط وحداتها الادارية، كما تتطرق إلى التعريف بدول الجوار ومدى التأثر الامني والسياسي بينهم.
2- المنهج التحليلي: تعتمد الدراسة بالدرجة الاولى على هذا المنهج في تحليل الدور الذي تلعبه مساحة الدولة في النزاع، وكذلك التحليل الجيو استراتيجي للمساحة كعامل مؤثر في الصراع.
3- المنهج المورفولوجي: في منظومة الجغرافيا الطبيعة يهتم هذا المنهج بالمظاهر الطبيعية لسطح الارض، بينما في الجغرافية السياسية فيهتم بالمظاهر الجغرافية الداخلية للدولة، كمنطقة القلب والمركز الحيوي للدولة والاقاليم الادارية والحيوية والحضارية، وأيضاً المظاهر الجغرافية الخارجية للدولة كالشكل والحجم والحدود، لذا تعتمد هذه الدراسة على هذا المنهج في تحديد انماط التنظيمات السياسية، كالبلديات والمراكز الادارية.
4- المنهج الوظيفي: يتمثل هذا المنهج في دور الدولة الليبية في تحقيق التنظيم الداخلي للدولة ومدى ضعفها في فرض القوانين وتحقيق السلام الداخلي فيها.

محاور الدراسة:

ترتكز الدراسة على محاور هامة تعمل على ايجاد إجابة لكل التساؤلات التي طرحت في خطة الدراسة وتتمثل المحاور في الآتي:

أولاً: الدولة الليبية (الموقع الجغرافي، المساحة والامتداد).
ثانياً: توزيع الاقاليم الادارية للدولة الليبية.
ثالثاً: توزيع السكان في أقاليم الدولة وتأثيره على الوضع السياسي.
رابعاً: مراكز القوة والضعف ومناطق النزاع داخل الدولة.

المحور الأول: الدولة الليبية (الموقع الجغرافي، والمساحة الامتداد)

يعد الموقع الجغرافي من المقومات الهامة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي، واتجاهات سكانها وتوجهاتهم السياسية، فكثيراً ما يؤثر الموقع على نمط العلاقات السياسية السائدة بين الدول في مختلف مناطق العالم[3].

إن الموقع الجغرافي لليبيا، فرض عليها بناء كيان سياسي مرتبط وبشكل كبير بالمحيط الجغرافي الذي تقع فيه، فموقع ليبيا ضمن وطن عربي كبير، يملك من الثروات والإمكانات الطبيعية ما يتفوق به على كثير من أقاليم العالم، إلا أنه وفي نفس الوقت يعاني

من ضعف سياسي وتمزق رقعته الجغرافية إلى دول متفرقة لا ترتبط فيما بينها بأي تحالف حقيقي يحمي كيانها السياسي، وهذا أدي إلى ضعف قدرتها الاقتصادية، كما ساهم الكيان الصهيوني المغتصب للأراضي الفلسطينية في زعزعت أمن واستقرار المنطقة العربية بأكملها.

لم تكن ليبيا بمنأى عن مخططات واجندة النفوذ الغربي والصهيوني، التي عملت ومازالت على تدمير المنطقة العربية، فموقع ليبيا الجغرافي جعلها في قلب الحدث وهذا أثر على آمنها واستقرارها.

إن النزاع السياسي في ليبيا، هو جزء من المخطط التخريبي للمنطقة العربية أو ما يعرف لدى الجانب الغربي (الولايات المتحدة) بالفوضى الخلاقة وهذا المخطط يعمل على إعادة خارطة المنطقة من جديد.

يعد الموقع الجغرافي والمساحة التي تمتلكها الدولة الليبية من المقومات التي لعبت دوراً مباشراً في سياسة السلم والحرب، وما تمر به ليبيا في السنوات الاخيرة من تزعزع في الامن الوطني ونشوب صراع سياسي ونزاع مسلح ما زالت الدولة الليبية لم تضع حلول استراتيجية بشأنه نتيجة لعوامل خارجية مرتبطة بالواقع الامني والصراع الدولي داخل منطقة حوض البحر المتوسط وعوامل داخلية مرتبطة بالصراع على النفوذ والسلطة داخل الدولة، ويمكن معرفة دور الموقع والمساحة للدولة الليبية من خلال التعرف على هذين المقومين.

1- الموقع الجغرافي للدولة الليبية

تتميز ليبيا بموقع جغرافي جعل منها دولة لها وزن سياسي على المستويين الاقليمي والدولي، فهي تتوسط شمال القارة الافريقية، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب تونس والجزائر، وترتبط ليبيا مع هذه الدول بحدود برية مشتركة، كما ترتبط معهم بروابط تاريخية وحضارية ودينية، وتمتد الاراضي الليبية فلكياً ما بين خطى طول 9، 25 شرقاً، ودائر عرض 18.25 و33 شمالاً، الخارطة رقم (1)

2- المساحة والامتداد

تشغل الدولة الليبية مساحة كبيرة تقدر بحوالي 1,775.500 كم[4]، وتمثل هذه الرقعة الجغرافية نحو 5.6% من جملة مساحة القارة الافريقية، فهي تأتي في المرتبة الثالثة افريقيا بعد الجزائر والكونغو، ويبلغ امتداد الاراضي الليبية شمالاً وجنوباً نحو 1560 كيلو

متر أما امتدادها من الشرق إلى الغرب فيبلغ ما يقرب من 1600 كيلو متر وتبلغ اجمالي الحدود البرية 4843 كيلو متر في حين يبلغ طول الساحل 1900 كيلو متر[5].

الخارطة رقم (1) الموقع الجغرافي للدولة الليبية

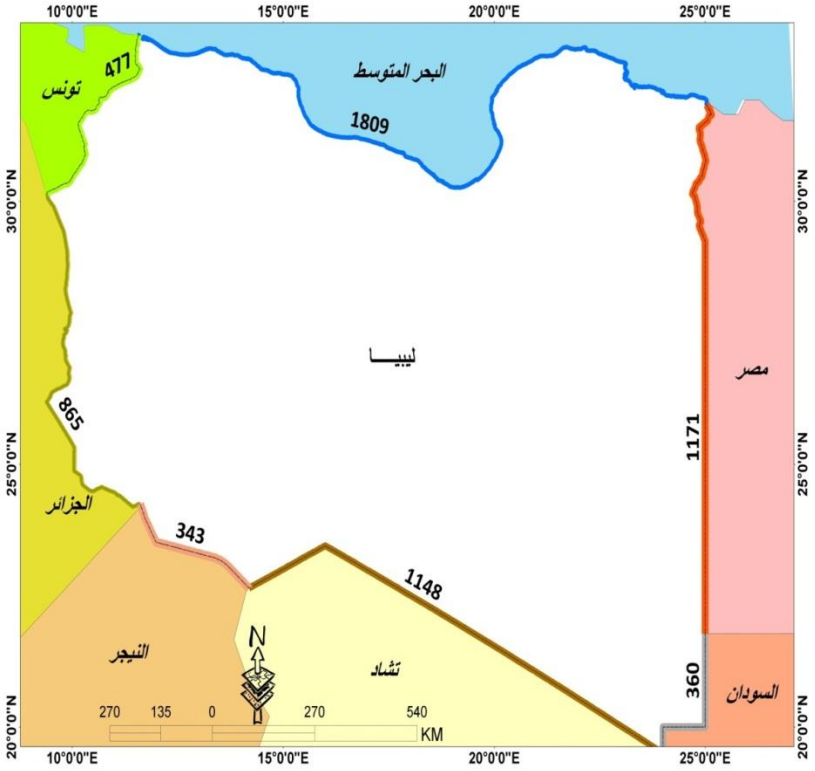

المصدر: عمل الباحثة

تعد المساحة بالنسبة للدولة مجالاً تمارس فيه سيادتها وتنطلق منه عناصر قوتها الجغرافية والدفاعية، فالامتداد الذي تمتلكه ليبيا داخل الصحراء الكبرى من جهة وساحل يتوسط سواحل حوض البحر المتوسط الجنوبية من جهة اخرى، يجعلها حلقة وصل بين اواسط افريقيا ودول جنوب أوروبا[6].

إن عمق الاراضي الليبية جنوباً واشتراكها حدودياً مع دول مغلقة (تشاد، والنيجر) صنع من السواحل الليبية البوابة البحرية الاقرب لهذه الدول، وترتب عن هذا الموقع الاستراتيجي للأراضي الليبية تأثيراً إقليمياً ودولياً، ففي ظل غياب المنظومة الامنية الموحدة

للدولة وتعدد الحكومات ونشوب النزاعات المسلحة، جعل من المناطق الحدودية مناطق مفتوحة ودون حماية، مما جعلها تشكل خطراً على امن الدولة، حيث تتم عبر هذه الحدود أكبر عمليات التهريب (البشر، المخدرات، السلع، المحروقات، الادوية، والآلات والمعدات... إلخ).

إن المساحة الكبيرة للدولة جعل من التجمعات الادارية والحضرية تجمعات مفصولة عن بعضها بمساحات شاسعة تكاد تنعدم فيها مظاهر الحياة، ليبقي الرابط الوحيد هي شبكات الطرق السريعة وخطوط الطيران الداخلية وهذان العنصران هما ضمانة التماسك[7] الوحيدة للدولة وفي حال الاضرار بهما قد يساهم في تفاقم الازمة السياسية والوصول بها إلى نقطة قد يصعب الرجوع منها (لا قدر الله الانقسام).

تمتد الاراضي الليبية في جزئها الاعظم ضمن النطاق الصحراوي الجاف، ولا يستثني منها إلا شريط ساحلي ضيق يمتد على طول البحر المتوسط والمرتفعات الجبلية الواقعة في شمال البلاد والتي تتميز بسقوط الامطار بكميات تسمح لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها وفي أهميتها لقيام الحياة الحيوانية والبشرية، ومن هذه المناطق ما تكفي امطارها لنمو الغابات والاحراش الدائمة الخضرة، كمنطقة الجبل الاخضر، ومنها لا تكفي امطاره الا لنمو حشائش موسمية سرعان ما تختفي باختفاء أخر رخه مطر وهذا ما نجده في منطقة سهل الجفارة.

إن الامتداد الجغرافي للأراضي الليبية في الصحراء الكبرى، جعل من الظروف المناخية السائدة في الدولة تتسم بفصل جفاف طويل مع الارتفاع في درجات الحرارة صيفاً على أغلب الاراضي الليبية، بينما تتميز المنطقة الساحلية بدرجات حرارة معتدلة مائلة للبرودة في فصل الشتاء.

إن الامتداد الجغرافي والاختلاف الطبيعي صنعا لليبيا كيان سياسي امتد لفترات تاريخية طويلة مما جعل منها وحدة سياسية أصلية لها جدور تاريخية لا تقل عن أي دولة لها تاريخ عريق[8].

لقد ادرج الكثير من علماء الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا حجم الدولة الكبير ضمن أهم العوامل التي تعطي بعداً جيواستراتيجيا وقيمة سياسية للدولة، لما تتميز به المساحة في التنوع الطبيعي والذي بدوره يؤثر على تنوع النشاط الاقتصادي، ولكن في نفس الوقت يرى أغلبهم أن هذا الامتداد قد يشكل ثقلاً على الدولة من الناحية الامنية[9].

وهذا ما يشكل الآن المعادلة الصعبة بالنسبة للدولة الليبية، فامتداد حدودها لألاف الكيلو مترات مع دول الجوار يعد في الوقت الراهن ثقلاً على الدولة من الناحية الامنية، فالحدود تحتاج إلى حماية لوقف إي اختراق أمني، وما يزيد الامر سوءا أن أغلب هذه الحدود تقع ضمن نطاق صحراوي جاف ومناطق غير مؤهولة بالسكان.

المحور الثاني: توزيع الاقاليم الادارية للدولة الليبية:

تعمل الدول على تقسيم أراضيها إلى مناطق إدارية بحسب العوامل التي تؤثر عليها، وتختلف كل دولة عن الأخرى في المعايير التي تضعها عند تقسيم الدولة إلى وحدات أو أقاليم إدارية، كما تختلف المسميات وفقاً للظروف السياسية والطبيعية والجغرافية لهذه الدول.

من المعايير الثابتة للتقسيم الاداري أو الاقليمي، أن يستوعب الاقليم المشاريع الاقتصادية والتنموية، وان يحتوي على أيدي عاملة وإطارات فنية لتنفيذ المشاريع وان يكون الاقليم له منافذ اتصال بالأقاليم المجاورة، كما يجب أن تشمل أي إدارة على اجهزة أمنية وعسكرية، وغيرها من الوحدات التنفيذية التي تستمد سلطتها من الدولة(10).

تقوم الدول بالتقسيم الاداري، حتى يسهل عليها إدارة أقاليمها، إلا أن هذه التقسيمات ليست لها ثوابت وتتعاطى مع السلطة السياسية للدولة بشكل متغير بين فترة وآخري، فكثيراً ما ترتبط أنماط التقسيمات والادارات مع نوع النظام السياسي وتغيره.

تعود التقسيمات الادارية لليبيا في العصر الحديث إلى فترة الدولة العثمانية حيث قسم الاتراك ليبيا إدارياً إلى ثلاث مقاطعات هي: طرابلس ومصراته وبنغازي عام 1843م ثم أعيد تقسيمها إلى قسمين هما ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، ثم جاء البريطانيون وقسموا طرابلس الغرب من الناحية الادارية إلى ثلاث مقاطعات ومراكزهم طرابلس وغريان ومصراته، في حين كان الايطاليون قبل البريطانيين (1912) يديرون ليبيا كوحدة إدارية واحدة مسماه بـ "شمال أفريقيا الايطالي".

أما ليبيا بعد الاستقلال في الفترة الملكية (1951) فكانت تنقسم إلى ثلاث ولايات هي ولاية طرابلس وولاية برقة وولاية فزان، وتتمتع كل ولاية بالحكم الذاتي من خلال حكومة إقليمية إضافة إلى مجلس نيابي محلي.

كانت مساحة الولايات الثلاث مختلفة، إذ تميزت ولاية برقة بكونها أكبر مساحة بين ولايات المملكة ثم ولاية فزان بعدها ولاية طرابلس وهي الاصغر ولكنها الاكثر سكاناً،

وفي عام 1963م تم حل الولايات الثلاث وتشكيل بدلاً منها 10 محافظات جديدة هي: البيضاء والخمس واوباري والزاوية وبنغازي ودرنة وغريان ومصراته وسبها وطرابلس.

مع انتهاء النظام الملكي وبداية فترة جديدة من الحكم (1969) تم الإبقاء على التقسيم السابق ولم تحدث أي تغيرات ما عدا بعض التسميات فمن محافظة الجبل الغربي إلى محافظة غريان ومحافظة الجبل الاخضر إلى محافظة البيضاء وظل هذا التقسيم لسنوات ثم اعيد من جديد عام 1987م، واستبدل بـ 46 بلدية[11]، و في عام 1987م تقلص العدد إلى 25 بلدية، بعدها تم إلغاء تقسيم البلديات واستبدالها بما يعرف بالشعبيات وكان عددها 13 شعبية عام 1998، ولم تبقى هذه التقسيمات ثابتة بل تتغير من فترة لآخري حتى عام 2007م حيث استقر الامر على 22 شعبة[12].

أما الفترة ما بعد 2011م، فقد أصدر المجلس الوزاري بشأن نظام الادارة المحلية تقسيمات هي المحافظات والبلديات والفروع البلدية والمحلات، إلا أنه لم يتم التقسيم بخصوص المحافظات وتم القرار على إنشاء 99 بلدية وفقاً لما تتطلبه طبيعة العمل وما يحدده النطاق الجغرافي لكل بلدية.

تكمن أهمية الترسيم الدقيق للحدود الادارية للبلديات، في حصر إمكاناتها ومواردها الاقتصادية، ووضع الخطط التنموية، وتقديم الخدمات العامة للسكان ضمن دائرة البلدية وتشمل هذه الخدمات، الخدمات الصحية، والبيئية، والتعليمية، وخدمات النقل، وخدمات الإنارة العامة، والحدائق، وتقديم خدمات السجل المدني والعقاري... إلخ، لأجل الوصول إلى إلغاء المركزية وتوفير استقرار اقتصادي وسلام اجتماعي[13].

إن التغير في التقسيمات الادارية ومسمياتها، ليس موضوعاً ثانوياً يمكن غض النظر عنه بل هو عنصر هام يؤثر ويتأثر بالرقعة الجغرافية وبالموارد الطبيعية والتجمعات السكانية.

يعتمد التقسيم الاداري في كثير من الاحيان على المعطيات الجغرافية السائدة في الدولة والمراكز والتجمعات السكانية وتوزيع الثورات الطبيعية، فعند رسم الحدود الادارية يأخذ بعين الاعتبار الارض وديموغرافية (السكان).

تعمل الدولة الليبية في كثير من الاحيان عند رسم الحدود الادارية للبلديات على تحديد المناطق وفقاً للنظام القبلي في أغلب اجزاء البلاد، تفادياً لنشوب النزاع أو تعرض بعض المناطق للتهميش، فالمساحة الجغرافية للدولة الليبية والتي تصل إلى ما يقرب من

مليوني كيلو متر مربع يضع الادارة المحلية على مستوي الدولة في موقف صعب لتحديد البلديات وذلك لتمركز اغلب الثروات الطبيعية والاستراتيجية في اجزاء منها، لذا كان هناك تغير دائم في التقسيم الاداري.

إن التقسيم الاداري بصفة عامة لدى أغلب دول العالم يبتعد عن التوجهات الايدلوجية لفئة معينة في مركز القرار، فهو تقسيم يتأثر بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، تهدف إلى إعطاء أكبر قدر ممكن من اللامركزية الادارية والسياسية، والسماح بأكبر قدر من المشاركة السياسية، وقد يكون الهدف من التقسيم هو تنظيم استغلال موارد الدولة، أو ما يعرف بالتنمية الاقتصادية أو قد يهدف إلى تنظيم حياة المجموعات البشرية في الدولة.

رغم كل التغييرات والتقلبات في ترسيم الحدود الادارية، تبقي الظاهرات الطبيعية في أفضل من غيرها في تعيين الحدود الادارية، لأن هذه الظاهرات تؤثر وبشكل كبير على نشاط البشري وتوجهات السكان(14).

المحور الثالث: توزيع السكان في أقاليم الدولة وتأثيره على الوضع السياسي

يعتبر العنصر البشري من العوامل المهمة بالنسبة للدولة وهو أحد أهم ركائزها فالسكان أحد عوامل قوة الدولة، فكلما أتسع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني لأي دولة مع توزيع منتظم وحسب إمكانات ومواردها الدولة، سيؤدي إلى بناء الدولة واستقرارها(15).

يشكل توزيع السكان عنصر جوهري، و تعد القيمة الحقيقية لعدد السكان كمورد قوة اساسي للدولة، فالسكان وتوزيعهم العمري يعتبر من المؤشرات التي تعتمد عليها الدولة في تقييم قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فهم يمثلون قوة العمل والوعاء التجنيدي فيها.

إن مؤشر التوزيع الجغرافي للسكان على الاقاليم مدن وأرياف، يبين مستويات التحضر، وتحركات السكان، كما يوضح التنوع العرقي والمذهبي، ومدى الترابط الاجتماعي، وكلما كانت هذه العناصر مترابطة، كانت الدولة أكثر استقراراً وأمناً مما ينعكس على إدارتها السياسية ونموها الاقتصادي، أما إن كانت هذه العناصر يحتويها الخلل والتجاذبات، فهذا سيؤدي الى التزعزع الداخلي للدولة.

إن أهمية السكان في قوة الدولة وأمنها واستقرارها من المباحث التي تلقى اهتمام واسع لدى علماء العلاقات الدولية و الجيوسياسية، فهو العنصر البشري الذي ترتكز عليه مؤشرات التنمية، ودوائر صنع القرار(16)، ولكن عند دراسة هذا العنصر وأهميته لابد أن

يراعى عوامل مهمة وهي الكم والكيف، فالاعتماد على السكان في بناء قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية يجب معرفة التوزيع السكاني على أقاليم الدولة وأعدادهم وتركيبهم العمري والوظيفي بالدرجة الاولي، لرسم سياسة استراتيجية تخدم مصالح الدولة وتوفر تنمية ورخاء اجتماعي لهؤلاء السكان.

تعتمد كثير من دول العالم في قوتها الاقتصادية على العدد الكبير لسكانها فهم يمثلون سوقاً كبير للسلع والخدمات، كما يعتمد حجم الناتج الاقتصادي لهذه الدولة على حجم القوى العاملة والقوى الشرائية، فقد حرصت كثير من الدول على أن تكون هذه الاعداد البشرية موزعة داخل نطاق الدولة، بحيث يضمن للدولة استثمار ثرواتها ويضمن لها أيضاً خط دفاعي في المناطق الحدودية، فالتوزيع السكاني في الدولة يجب أن يكون منتظم في جميع ارجائها فتركز السكان في منطقتين متباعدتين تفصل بينهما بعض المظاهر الطبيعية كالصحاري أو الجبال وغيرها قد يؤدي إلى التفكك ومحاولة جانب منها الانفصال عن الآخر.

وفي الوقت نفسه تشكل المنطقة المخلخلة سكانيا خطراً على الدولة ونقطة ضعف لها خاصة أثناء الحروب[17].

إن التماسك الوطني يعد ذا أهمية كبيرة كونه يرتبط بالاستقرار الداخلي للدولة، فكلما كان المجتمع قوياً ومتماسكاً كان صانع القرار اكثر قدرة على مواجهة تقلبات البيئة الدولية، فالمجتمعات المجزئة والمتناحرة لا تصنع قرارها السياسي المستقل[18].

يعد السكان في الدولة الليبية وحدة مترابطة اجتماعياً وسياسياً وتاريخياً فإذا ما استثنينا العشر سنوات الاخيرة، ظل السكان الليبيون وعلى مر الفترات في العصر الحديث موحدين بالرغم من التنوع العرقي في البلاد (عرب، أمازيغ، طوارق، تبو) ظل الكيان الليبي متماسك في الحكم العثماني لقرون عديدة، وازداد ترابطه مع خروج العثمانيين وتسليم ليبيا لإيطاليا، جاهد الشعب الليبي بكل أطيافه الاستعمار الايطالي، ومن ثم نال استقلاله عام 1951 وبقي حتى 2011م لم يفرق الشعب الليبي أي مؤثر داخلي أو خارجي رغم تغيير نظام الحكم فيه.

عملت الدولة الليبية منذ استقلالها على إجراء تعدادات سكانية، هذه التعدادات تتوقف عليها خطط التنمية ومعرفة القوى البشرية لدي الدولة، والجدول التالي يوضح أهم التعدادات التي قامت بها الدولة منذ استقلالها حتى قام 2020.

الجدول (1) التعداد السكان لليبيا من (1954– 2020)

سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو
1954	1,088,873	1.92
1964	1,564,369	3.8
1973	2,249,237	3.49
1984	3,642,576	4.28
1995	4,799,065	2.83
2006	5,657,692	1.80
2020	6,875,635	--

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد

نلاحظ من الجدول "1" أن التعداد السكاني للدولة الليبية يتم عند مرور عشر سنوات كما ان النمو السكاني لهذه الفترات من التعداد متقاربة، فمن تعداد 1964م حتى 2006 يزايد السكان بنسبة متقاربة جداً، ففي كل عقد يزايد السكان إلى ما يقرب من المليون نسمة، وهذا يدل على معدلات النمو المتقاربة في هذه الفترات، أما في الفترة ما بين 2006 إلى 2020 فكان بالإمكان أن يكون فيها معدل النمو أكثر مما كان عليه في الماضي، إلا أن ذلك لم يحدث وهذا قد يرجع إلى عدة عوامل هي:

1- انخفاض معدل النمو فمن معدل نمو 4.28 إلى 1984 إلى 1.8 لعام 2006.
2- ارتفاع معدل السلع ورفع الدعم عنها وتوقف اغلب اعمال المشاريع الانمائية.
3- ارتفاع الاسعار في كل مناحي الحياة ادى إلى عزوف كثير من الشباب عن الزواج.
4- سياسة التنظيم الاسري والحد من الانجاب.
5- الوضع الامني السيء الذي أدي إلى فقد العديد من الارواح وما زال (2011– 2023).

يعد التعداد السكاني لليبيا إذا ما قورن بمساحتها هو عدد قليل جداً، و تتوزع هذه الاعداد على مناطق وبلديات، وتختلف هذه البلديات من حيث المساحة وتتباين في عدد السكان والكثافة فيها، الجدول "2" يوضح التعداد والكثافة السكانية لكل بلدية ومساحة كل منها لعامي (2006م– 2020م).

الجدول (2) التعداد السكان والكثافة السكانية للبلديات للفترة (2006– 2020)

المنطقة	2006م			2020م	
	السكان/ نسمة	المساحة كم	نسمة/كم	السكان/ نسمة	نسمة/كم
طبرق	157747	84996	1.85	195088	2.29

درنة	162857	31511	5.16	201639	6.39
الجبل الاخضر	206180	11429	18.04	250020	21.87
المرج	184531	13515	13.65	286045	21.16
بنغازي	674951	11372	59.35	807255	70.98
الواحات	179155	108523	1.65	213728	1.96
الكفرة	48328	433611	0.11	55495	0.12
سرت	141495	86399	1.63	170869	1.97
الجفرة	52092	139038	0.37	60853	0.43
مصراته	543129	29172	18.62	663853	22.75
المراقب	427886	6796	62.96	532227	78.31
طرابلس	1063571	835	1273.73	1293016	1548.52
ورشفانة	451175	2666	169.23	548855	205.87
الزاوية	290637	2753	105.57	351306	127.60
المنطقة الغربية	287359	6089	47.19	349755	57.44
الجبل الغربي	302705	76717	3.94	374911	4.88
نالوت	93896	67191	1.39	113886	1.69
سبها	133206	17066	7.80	153454	8.99
وداي الشاطئ	78563	90244	0.87	95294	1.05
وادي الحياة	76258	356308	2.42	91748	2.91
مرزق	78772	356308	0.22	94088	0.26
غات	23199	68482	0.33	27675	0.40
المجموع	5657692	1676198	3.37	6931061	4.13

المصدر: نجاة عياد الفلاح، تباين توزيع السكان ليبيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية خلال الفترة (2006–2020) مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 11، يونيو 2021.

من الجدول "2" يمكن أن نلاحظ أن الكثافة السكانية للتقسيمات الادارية تتفاوت بشكل كبير ويمكن أن نصنفها بحسب نسبة الاقرار للكيلو متر مربع لكل منطقة، وهذا التصنيف يتم عن طريق مستويات وهم:

المستوي الأول: أكثر من 250 ألف نسمة لكل كم، ويمثل بلدية طرابلس وهي عاصمة الدولة ومقر السيادة السياسية للبلاد، لقد كانت ولازالت بلدية طرابلس ومركز مدينة طرابلس منطقة نمو سكاني متزايد نتيجة لعامل الهجرة إلى جانب الزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات)، فإلى هذه اللحظة تستقطب المنطقة العديد من الوافدين إليها من مناطق ليبيا، لما تتميز به من كونها العاصمة السيادية للدولة وتوفر فرص الإقامة والعمل فيها.

المستوي الثاني: يتراوح الكثافة فيه ما بين 50– 250 نسمة للكيلو متر المربع وتشمل هذه الكثافة خمس بلديات وهي المرقب، ورشفانة، والمنطقة الغربية، الزاوية، بنغازي، أربع من هذه البلديات تقع في المنطقة الشمالية الغربية من الدولة الليبية، وتقع ضمن منطقة سهل الجفارة، الذي يعد أكثر أجزاء الدولة الليبية تركز بالسكان.

المستوي الثالث: أقل من 50 نسمة للكيلو متر مربع وتشمل بقية البلديات وتقع أغلبها في المنطقة الجنوبية للدولة والجزء الشرقي منها.

إن التوطن المكاني أو الجغرافي للسكان في ليبيا يرتبط بعوامل طبيعية وبشرية فقساوة المناخ وندرة سقوط الامطار في مناطق واسعة من ليبيا، وبالذات في المناطق الجنوبية التي تقع ضمن النطاق الصحراوي الجاف من أهم الظروف الطبيعية التي تؤثر على التوزيع المكاني للسكان، أما العوامل البشرية فتعد حرفة الزراعة والصيد والتجارة من العوامل التي ساهمت وبشكل كبير في تركز السكان في المناطق الساحلية للدولة الليبية والجدول (3) يحدد أعداد وكثافة السكان للمناطق الاربع الرئيسية في ليبيا المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية والمنطقة الوسطي والمنطقة الجنوبية.

الجدول (3) التوزيع المكاني للسكان

المنطقة	2006		2010		2012	
	العدد بالألف	النسبة%	العدد بالألف	النسبة %	العدد بالألف	النسبة%
الغربية	3627	64.1	3498	61.5	3612	61.5
الشرقية	1310	23.2	1391	24.5	1441	24.5
الوسطي	111	1.9	141	2.5	146	2.5
الجنوبية	610	10.8	565	11.5	679	11.5

المصدر: عبد اللطيف عيسى طلوبة ميلاد مفتاح الجروشي السكان في ليبيا التطور وآفاق المستقبل (دراسة في البنية والنمو والمستقبل السكاني ومجلة دراسات الاقتصاد والاعمال المجلد3، العدد2، 2015، ص50.

نلاحظ من الجدول "3" أن أغلب السكان يتركزون في المنطقة الشمالية، والمتمثلة في المنطقتين الغربية والشرقية، حيث يستقر غالبية السكان في شريط ضيق على امتدد الساحل، وذلك لتوفر الاراضي الزراعية بالإضافة إلى الصيد والتجارة، بينما يقل اعداد السكان في المنطقة الوسطى والجنوبية لوقوعها ضمن مناطق صحراوية جافة تفتقر إلى التربة الزراعية ومعدل سقوط الامطار بين نادر ومتذبذب.

يتركز في المنطقة الغربية ما يقرب من 61.5% من مجمل عدد السكان، وهذا ناتج عن عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وهي:

1- وقوع العاصمة ضمن نطاق المنطقة الغربية.
2- تضم المنطقة أكبر سهل ساحلي يتمركز عليه مختلف النشاط البشري من زراعة وصناعة وتجارة واستيطان، إذا ما قورن بالسهول الساحلية في المنطقة الوسطي والشرقية.
3- تقع المنطقة ضمن منطقة سهلية وتوفر شبكة المواصلات مما ساهم في التمدد العمراني فيها.
4- تمركز أغلب الصناعات والموانئ التجارية بالمنطقة ساهم في جذب السكان من مختلف البلاد والتوطن في المنطقة الغربية ومن هذه الصناعات الحديد والصلب ومجمع مليته ومصفاة الزاوية، والموانئ كميناء مصراته والخمس، وطرابلس.

لقد ساهم الظهير في زيادة النشاط البشري مما أدي إلى تزايد عدد السكان بهذه المنطقة، وكانت للهجرة الداخلية دور كبير في النمو السكاني بها بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية.

أما المنطقة الشرقية فهي تمثل 24% من مجموع سكان الدولة وهذا يمثل ربع سكان الدولة وتتميز هذه المنطقة بوقوعها ضمن مرتفعات الجبل الاخضر، الامر الذي جعل من سواحلها مناطق ضيقة تمتد بين الجبل والبحر، إلا أن وجود المرتفعات لم يحد من النمو السكاني، والتوسع العمراني وذلك لتوفر عوامل الاستقرار والنشاط البشري فخصوبة التربة الساحلية والسفوح الجبلية ووجود المراعي الطبيعية ساهم في نمو الناتج الزراعي والثروة الحيوانية بالمنطقة.

أما المنطقة الوسطي والتي تمتد على الشريط الساحلي الممتد بين الشريط الساحلي الممتد بين المنطقة الشرقية والغربية وتعتمد جنوباً حتى الواحات ويبلغ تمركز السكاني بها حوالي 2% من مجموع السكان ويعود ذلك للظروف المناخية التي تتميز بالجاف وشدة الحرارة وقلة الامطار.

أما المنطقة الجنوبية فيبلغ نسبة السكان بها 11.5% من مجموع سكان الدولة ويتوزع السكان في مناطق حضرية نشأت في الواحات وتتوزع هذه المراكز في نقاط متباعدة عن بعضها البعض في نطاق صحراوي جاف تسوده الكثبان الرملية والحمادة وتتخلل بعض

المناطق سلاسل جبلية قديمة تعود إلى الزمن الجيولوجي (الاركي) يعمل سكان المنطقة الجنوبية في الزراعة والحرف اليدوية، ويمارسون التجارة وهي حرفة قديمة قدم توطنهم في هذه المنطقة حيث كانت مدنهم عبارة عن مراكز سكانية صغيرة تتمركز في الواحات، تقوم بتنظيم وتبادل القوافل القادمة من جنوب الصحراء والقوافل القادمة من سواحل البحر المتوسط.

إن المفهوم الجيوبوليتكي للدولة الليبية، هو أنها دولة واسعة ذات وزن سياسي متوسط وكثافة سكانية مخلخلة وموارد طبيعية هائلة، وتخوم وحدود طويلة المسافات يصعب مراقبتها باستمرار.

إشكالية الدولة الليبية هي أن المناطق ذات الكثافة السكانية تقع شمال دائرة عرض 30 والمناطق الواقعة جنوبه تقع في النطاق الصحراوي اللامعمور، وهذا جعل المنطقة الجنوبية نطاق مفتوح أمام أي اعتداء، خاصة بعد عام 2011م فالاعتداء لا يكون غزو مباشرة على الاراضي الليبية بل يكون أيضاً نهب وسرقة ثروات ومقدرات البلاد[19].

المحور الرابع: مناطق النزاع ومراكز القوة والضعف في الدولة الليبية

منذ فبراير 2011م انتقلت ليبيا من بلد يسوده الأمن والاستقرار، ويخطو ببطيء إلى التنمية والتقدم، إلى بلاد يسودها الصراع والنزاع بعد أن تم القضاء على النظام السابق بتعاون دولي، وتدخل حلف الناتو بموجب قرار من الامم المتحدة، فتم تدمير المؤسسة العسكرية والأمنية المتمثلة في الأمن الداخلي والامن الخارجي والاستخبارات وحرس الحدود، فبالقضاء على هذه المؤسسات وتفكيكها انتقلت ليبيا إلى حلبة صراع داخلي مع تدخلات خارجية بشكل معلن أو خفي.

إن بيئة السلم والنزاع[20] معقدة وذلك لتعدد أنماط النزاع في الدولة الليبية حيث تتنوع اطراف النزاع وتختلف في مسبباتها وأهداف في كثير من الاحيان، وكذلك اختلاف وتعدد الاطراف الخارجية التي أقحمت نفسها في النزاع الليبي الداخلي.

لفهم أسباب النزاع والمناطق التي يتمركز بها الاطراف المتنازعة، لابد أن نعرف المستويات التي تحتوي هذا النزاع، ومن خلال ذلك نستطيع أن نجد مراكز القوة والضعف في الدولة الليبية، وكيف تلعب مساحة الدولة دوراً في استمرار هذا النزاع وتمكن مستويات النزاع في:

1- نزاع على المستوي الوطني (أي النزاع على الصعيد السياسي للبلاد وعلى هيكل الدولة ومن يسيطر عليها).
2- نزاعات متعددة على المستوي المحلي (بين المجتمعات والمناطق للسيطرة على الموارد الاقتصادية المحلية، والحقوق الادارية).
3- المستوي الدولي (يعني الدور الذي يلعبه الاطراف الدولية داخل ليبيا، أي التدخلات الخارجية) كل هذه المستويات مترابطة مع بعضها البعض وتغذى بعضها البعض، إلا أن لكل مستوي نزاع منظومة ديناميكية خاصة به[21]، وسنعرض كل مستوى والنزاع القائم فيه.

أولاً: النزاع على المستوي الوطني

إن القضايا الرئيسية التي أثارتها ثورة فبراير 2011م مازالت قائمة دون حل لها، وهي تتعلق بالهيكل السياسي للدولة الليبية، مثل من يحكم ليبيا، وكيف يتقاسم الليبيون الموارد الاقتصادية، وهاتين القضيتين هما ما يتنافس عليه الاطراف السياسية المتنازعة على مستوي الوطن، الامر الذي جعل ليبيا في وضع انتقالي إلى الآن، ونتيجة لهذا الوضع، ليس لدى ليبيا أي ضوابط محددة وواضحة لأجل ضبط السلوك السياسي سواء أكان بشكل مؤسسي أو بشكل عرفي، وهذا الامر ساهم في تكوين جماعات مسلحة تجذرت في الهيكل السياسي للدولة الليبية وأصبح لها تأثير في صنع القرار، مما يقوض سيادة القانون، ونتيجة لذلك، أصبحت الاساليب السياسية هي القاعدة الاساسية والمدعومة بالتهديد المستمر باستخدام العنف السياسي.

تلعب الموارد الاقتصادية دوراً هاماً في إدارة النزاع، حيث تتنافس الاطراف المتنازعة على مستوي البلاد للسيطرة على المؤسسات المالية الرئيسية وقطاع النفط لأجل الحصول على مزايا سياسية ومالية تستطيع من خلال بسط سلطتها على كامل الاراضي الليبية.

يتأرجح النزاع السياسي على مستوي الدولة الليبية بين فترات تتسم بالعنف الشديد وفترات يسود فيها الهدوء، فلقد اخذت الحرب الاف الضحايا، ونتج عنها الكثير من الخسائر المادية، مما زاد من حدة النزاع، والذي بدوره عمق الهوة بين ابناء الشعب الواحد.

إن ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة النزاع بين الاطراف المتقاتلة قد تطور إلى دخول الدولة في صراعات على المستوي الاقليمي والدولي، وهذا قد يؤدي إلى قيام الدول

الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية[22] وعلى رأسها الامم المتحدة ليس لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها القومي[23].

إن استمرار النزاع في ليبيا قد يجعل الدول الكبرى تطالب بفرض الوصاية على الدولة الليبية، مما يعرض سيادة الدولة إلى الانتهاك، وهذا ما تطمح إليه هذه الدول، فقلة عدد السكان في مساحة جغرافية كبيرة وموارد اقتصادية ضخمة متمثلة في النفط والغاز، جعلها مطمع للدول الرأسمالية، فقد كشفت وكالة الطاقة الامريكية عن ارتفاع احتياطي النفط الليبي من 48 مليار إلى 74 مليار برميل لتحتل ليبيا المركز الخامس عالمياً، وهذا المخزون رفع العمر الافتراض لإنتاج النفط من 70 عاماً إلى 112 عاماً، كذلك كشفت الوكالة عن ارتفاع احتياطات الغاز الطبيعي الليبي إلى ثلاث اضعاف حيث بلغ 177 ترليون قدم مكعب[24].

بدأ الصراع بشكل فعلي عقب احداث فبراير 2011م عام 2014م، فقد كانت الفترة بين العامين يسود السلام الداخلي، إذا ما استثنينا التدخلات الخارجية، ولكن مع بداية 2014م بدأ النزاع الفعلي بين الاطراف الليبية متمثل في مركزين هما بنغازي ومصراته، وبرزت تلك النزاعات بعد انطلاق عملية الكرامة التي قادها الجيش الوطني بقيادة حفتر، وعملية فجر ليبيا التي قادتها الكتائب الموالية لمصراته وطرابلس، أما مدينة سرت فقد تعرضت للتهميش بعد سقوط القذافي وعاني معظم أهلها من العزلة والمفروضة عليهم مما دفع معظم شبابهم إلى الانضمام لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) التي سيطرت على المدينة عام 2015م، لتخرج هذه الدولة وتهزم عام 2017م على يد عملية البنيان المرصوص.

أخذ النزاع في ليبيا منحى خطير، وبشكل يهدد وحدة الاراضي الليبية، فقد نادى كثير من الشخصيات السياسية والاعلامية والقبلية بفكرة فدرالية ليبيا، وبخاصة من المنطقة الشرقية وهذا ما زاد من حدة الصراع، وتصدع العلاقة بين الشعب الليبي الواحد، في حين بقت المنطقة الجنوبية تعاني من التهمش مما فتح الباب لقبائل التبو في فتح بوابة أخرى للصراع في الجنوب الليبي.

إن النزاعات المحلية والقبلية بصفة خاصة، واتجاهات السياسيين المختلفة والتدخلات الدولية المتعددة، أنتجت صراع وحروب راح ضحيتها الألاف من أبناء الشعب الليبي ورغم كل المحاولات لإنهاء الصراع، إلا انه توقف أخيرا عند طرفي نزاع تحددت ملامحه، وسنعرض هذين الطرفين وهما:

أولا: حكومة الوفاق

توصلت أطراف الصراع الليبي وعلى رأسها "البرلمان" والمؤتمر الوطني العام وممثلين عن المجالس المحلية في مصراته وطرابلس إلى اتفاق في السابع عشر من ديسمبر 2015 في مدينة الصخيرات المغربية، وبرعاية الامم المتحدة، وحضور ممثل عن الاتحاد الاوروبي، نص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي برئاسة رئيس الحكومة التي تم تشكيلها، مع اعتبار البرلمان هيئة تشريعية للبلاد، بالإضافة إلى تأسيس مجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة إعادة الاعمار.

أعلن المبعوث الاممي الخاص بليبيا "برناردينو ليون" عن تكليف فائز السراج" عضو البرلمان "برئاسة حكومة الوفاق الوطني في أكتوبر 2015، ورفض البرلمان برئاسة عقيلة صالح تعيين السراج، وأعتبر من حضر باسم البرلمان اتفاق الصخيرات حضر ووقع بصفته الشخصية وليس باسم البرلمان، وبعد مرور عامين على الاتفاقية ديسمبر 2017م، أعلنت قيادة الجيش الوطني الليبي انتهاء العمل بهذه الاتفاقية ورفض إخضاع الجيش الليبي لأي جهة أخرى، مهما كانت لها شرعية، إذا لم تكن منتخبة من الشعب الليبي.

كان مقر حكومة الوفاق مدينة طرابلس، في حين بقي البرلمان والجيش الوطني يتركزون في المنطقة الشرقية، وهذا جعل للمساحة التي تمثلها الدولة الليبية دوراً كبيراً في جعل كل طرف يبني استقلاليته وينفرد بسلطته دونما أي خطر من الطرف الآخر.

انحاز إلى حكومة الوفاق 50 عضواً من البرلمان واتخذوا من طرابلس مقراً لاجتماعاتهم منذ ابريل عام 2019، واطلق عليه مجلس نواب طرابلس وتساندهم هيئة اركان الجيش بقيادة اللواء محمد الشريف، هذا وقد انحازت حكومة الوفاق إلى عملية فجر ليبيا كما أنظمت تشكيلات مسلحة إلى الحكومة كالدروع وكتائب مصراته، وثوار الزاوية وأنظمت أيضاً قوات حماية طرابلس وهي قوات تأسست في 2018م بعد محاولة اللواء السابع ترهونة اقتحام طرابلس، وتتكون هذه القوات من كتيبه ثوار طرابلس، ولواء النواصي، وقوة الردع، والتدخل المشتركة، وكتائب تاجوراء والكتيبة 92 مشاة، والكتيبة 155 مشاة، وكتيبة يوسف البوني[25].

وشكلت هذه الكتائب قوة موازية للجيش الوطني الليبي في المنطقة الشرقية وأصبحت لها نفوذ على كامل المنطقة الغربية، تحت قيادة حكومة معترف بها دولياً الامر الذي حذا بالبرلمان إلى تشكيل حكومة منفصلة في المنطقة الشرقية.

ثانياً: قوات الجيش الوطني الليبي

نجح قادة عسكريين في تأسيس قوات عسكرية في مطلع عام 2014، واعلنوا تجميد عمل الهيئة التشريعية في ليبيا المعروفة باسم "المؤتمر الوطني" والتي جرى انتخابها في يونيو 2012م خلفاً للمجلس الوطني الانتقالي، وجاء هذا التجميد مع انتهاء صلاحية المؤتمر الوطني، ولكن ظل كما هو رغم المطالبة الشعبية بتنحيته وانتخاب مجلس جديد، ودعت قيادة الجيش الوطني إلى تشكيل حكومة مؤقتة وحل المؤتمر الوطني وفي نفس الوقت أعلنت عن اطلاق عمليتها العسكرية ضد مجلس شورى ثوار بنغازي، المدعوم من المؤتمر الوطني.

عمل البرلمان وقيادة الجيش الوطني على إنشاء حكومة مؤقتة يرأسها عبد الله الثني ومقرها مدينة البيضاء وتمكنت قوات الجيش من القضاء على مجلس شورى بنغازي في يوليو 2017م، بعد ان انظمت الى قوات الجيش كتائب كانت تتبع الجيش الليبي في عهد القذافي وأبرزها اللواء 32 واللواء 12 وكتيبة محمد المقريف، وكتيبة خميس واللواء السابع وقوات الصحوات التي ساهمت في تفوق الجيش الوطني على مجلس شورى بنغازي وألتحق بالجيش أيضاً مقاتلون من قبائل متعددة بالمنطقة الشرقية وهم الحاسة، البرغاثة والبراعصة، والعواقير، بالإضافة إلى قبيلة الفرجان التي ينتمي إليها حفتر وتتوزع هذه القبيلة في مناطق متعددة من ليبيا في سرت وترهونة واجدابيا، كما انضمت له قبائل من المنطقة الغربية مثل ورشفانة والزنتان، أما في الجنوب فأنظمت له قبيلة المقارحة وقبيلة أولاد سليمان في سبها، وتتمتع قيادة الجيش الليبي بتأييد غالبية القبائل الموجودة في منطقة الهلال النفطي وأبرزهم المغاربة والزوية بالإضافة إلى أهالي الكفرة في الجنوب الشرقي.

أنظمت ايضاً إلى الجيش الليبي كتائب ذات توجه سلفي مثل كتيبة النداء وكتيبة التوحيد وكتيبة سنابل السلام وكتيبة طارق بن زياد[26].

يعتبر هذان الطرفان هما اهم طرفي نزاع في ليبيا (البرلمان والجيش الوطني الليبي في المنطقة الشرقية وحكومة الوفاق والتي اعقبتها حكومة الوحدة الوطنية في المنطقة الغربية).

لقد شهد العامين الاخيرين ظهور حكومة الوفاق بحلة جديدة وهي حكومة الوحدة الوطنية، والتي ساهمت نوعاً ما في إنهاء الحكومة المؤقتة في المنطقة الشرقية لتصبح الحكومتين تحت مسمى واحد في الشرق والغرب والجنوب (حكومة الوحدة الوطنية)،

ولكن هذا لا يعني أن النزاع انتهى ربما انتقل إلى صراع سياسي على السلطة وتوقف النزاع المسلح، لكن لا أحد يعلم بما ستأتي به الايام القادمة، فقد انتقلت ليبيا في العامين الاخيرين من إدارة حكومتين منفصلتين إلى حكومة واحدة، هي حكومة الوحدة الوطنية، ووصل الطرفين في النزاع إلى نوع من الهدنة وكان للدور الامريكي أهمية في كبيرة في وقف النزاع، كما عدت بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا هذا التطور فرصة مهمة ومشجعة لليبيين لإنهاء المرحلة الانتقالية[27].

تم الاتفاق بين الاطراف الليبية المتنازعة، على مخرجات الملتقى الذي تم بينهما بواسطة اطراف خارجية على مدة لا تتجاوز 18 شهراً، ومن ثم تُجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وفق الاستحقاق الدستوري، في 24 ديسمبر 2021، إلا أن هذا الوفاق بين الطرفين لم يدم فسرعان ما ظهرت خلافات كثيرة، أبرزها الخلاف على شكل الميزانية المقترحة من جانب حكومة الوحدة الوطنية، وانفراد رئاسة مجلس النواب بإصدار القوانين الانتخابية دون تصويت النواب عليه، أو عرضه على مجلس الدولة[28].

إن الباحث في علم السياسة سينظر إلى النزاع على أنه صراع سلطة ونفوذ واتجاهات سياسية مختلفة تؤثر وتتأثر بالظروف الداخلية والخارجية للدولة، بينما يرى الباحث في الجغرافية السياسية كل هذه الامور، ولكن يسقط الضوء على العوامل الطبيعية والبشرية للدولة وتأثيرهما على المنحى السياسي فيها.

إن النزاع السياسي الذي يأخذ الدولة الليبية إلى وضع غير معلوم يتأثر كثيراً بالظروف الجغرافية والعوامل المكانية للدولة، ومن اهمها العامل الجغرافي المتمثل في حجم أو مساحة الدولة فلو قارنا الوضع السياسي الليبي مع دول أخرى تعرضت إلى نزاعات سياسية ولكن أقل مساحة من الدولة الليبية مثل روندا والتي تبلغ مساحتها حوالي 26.338 كم والتي تعد أقل من مساحة بلدية مصراته البالغ مساحتها 29172 كم، هذه الدولة نالها الصراع والدمار والابادة ما لم تنله دولة أخرى، ورغم ذلك استطاعت توحيد جهودها وشعبها وأصبحت من أكثر الدول الافريقية في معدل النمو الاقتصاد.

تشكل مراكز النزاع في الدولة الليبية نقاط القوة فيها، إذ تعد المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية هما اهم مركزي قوة في الدولة، لأنها يضمان أقوى منافسين على السيادة الليبية، ومن العوامل التي ساهمت في بروزها كقوة استثنت منها المنطقة الجنوبية والمنطقة الوسطى.

1- تعد المنطقة الغربية والشرقية أكبر تجمع سكاني في ليبيا، إذ يبلغ مجموع السكان معاً ما يقرب من 86% من مجموع سكان ليبيا 64.5% في المنطقة الغربية 24.5% في المنطقة الشرقية.
2- تمركز النشاط الاقتصادي فيهما، كالصناعة والزراعة، والصيد البحري، الموانئ التجارية.
3- الامكانات الامنية والعسكرية، فأغلب المعسكرات والمعدات العسكرية والقواعد الجوية متمركزة في المنطقتين الشرقية والغربية.

إن هذه العوامل ساهمت في أن تجعل من المنطقتين مراكز قوة بالنسبة للدولة الليبية، وهذا ليس في الوقت الراهن فقط، وإنما منذ أن تأسست الدولة الليبية 1951م، وبالرغم من أن الامكانات الاقتصادية المتمثلة في الموارد المعدنية (النفط والغاز، الحديد) جلها تقع في المنطقتين الوسطي والجنوبية إلا أن البيئة الصحراوية القاسية لم تجعل من هذه المناطق مناطق جذب سكاني أو صناعي، ولكن هذا لا ينفي وجود مدن ومراكز حضرية لها تاريخ عريق وقديمة بقدم الصحراء الليبية.

لقد شكل الفراغ السكان أو التخلل السكاني في المنطقة الوسطى منطقة محايدة اذ يبلغ نسبة السكان فيها 1.9% من مجموع السكان كما تعد ساحة للصراع والتنافس بين القوتين الشرقية والغربية، وبخاصة أنها تضم أغلب الحقول النفطية وموانئ.

أما المنطقة الجنوبية فسياسياً تتبع الجيش الوطني الليبي، إلا أنها تعاني من أزمات امنية واقتصادية، مما جعل المليشيات الخارجية (التابعة للدول المجاورة) يتمركزون فيها ويحترفون عملية التهريب عبر حدودها الجنوبية.

لقد أصبحت المنطقة الجنوبية في الآونة الأخيرة، و في أجزاء منها منطقة محظورة، حيث تعمل بعض المنظمات اللاحكومية والمافيات الدولية على التنقيب عن الذهب، إنها خيرات تسرق وتنهب دون حسيب أو رقيب.

ثانياً: النزاع على المستوي المحلي

تتمثل أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية، هي ازدياد وتيرة العنف وعدم الاستقرار وتفتت النسيج الاجتماعي، وحالات النزوح التي تنتاب الدولة بين فترة نزاع وأخرى، لذلك يجب بناء مؤسسات تعمل على التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والامنية وتحقيق السلم الاجتماعي، وبسط الأمن، وإعادة بناء الدولة والحفاظ على استقرارها[29].

إن النزاع القائم بين البرلمان والجيش الوطني من جهة وحكومة الوحدة الوطنية من جهة أخري، وما سبق ذلك من حكومات تعاقبت في العشر سنوات الاخيرة، عملت على ترسيخ مناخ يتسم بعدم الاستقرار السياسي، وقد سمح هذا المناخ للإشكاليات المحلية أن تتصاعد بسهولة وتتحول إلى توترات شديدة، حيث تصل في كثير من الاحيان إلى عنف مسلح مما أثقل كاهل آليات تخفيف النزاعات على المستوي المحلي والوطني[30].

تشير التقديرات إلى أن عدد المليشيات أو المجموعات المسلحة في ليبيا يصل إلى اكثر من 300 مجموعة مسلحة، تقوم بعض هذه المجموعات بحراسة المباني الحكومية من بينهما وزارتا الخارجية والمالية بمقابل مادي، فيما تسيطر مجموعات آخري على الحقول والموانئ النفطية، والتي سببت في اغلاق الحقول النفطية في بعض الفترات مما ادت إلى خسائر مادية بلغت حوالي 160 مليار دولار، كما أن هناك مجموعات أخرى تعمل على تهريب النفط والبنزين والديزل بحيث يصل دخلها من الاعمال الغير قانونية إلى 20%، وأكثر هذه المجموعات تقع في المنطقة الغربية بصفة عامة، فيما تعمل المجموعات المسلحة في المنطقة الجنوبية على تهريب المهاجرين وتسهيل مرورهم عبر الصحراء وتجني من هذه الانشطة ايرادات سنوية تقدر ما بين (89– 236) مليون دولار وتعمل ايضاً في تجارة الاسلحة وتهريبها عبر الحدود وتصل إيراداتها من 15– 30 مليون دولار سنوياً[31].

كثيراً ما يشهد الجنوب صراعات مستمرة بين القبائل التي تنحدر من أصول أفريقية كالبتو، والقبائل العربية كالزوي وقبيلة أولاد سليمان التي تعد من أكبر القبائل المسيطرة على الجنوب، وتدور معظم النزاعات حول التجارة الغير شرعية عبر الحدود مع دولة تشاد[32].

إن انتشار المليشيات المسلحة على كامل الاراضي الليبية، جعل من الصعوبة فرض السيطرة عليها ومصادرة أسلحتها وبخاصة المليشيات المتواجدة ضمن المنطقة الغربية والجنوبية.

في حيز جغرافي مترامي الاطراف للدولة الليبية، جعل من المليشيات المسلحة والقبائل التابعة لها تنفرد بصراعها ضمن حيزها الجغرافي فاتساع الرقعة الجغرافية جعل للمليشيات المتناحرة تأثير محلي، فصراع المليشيات والقبائل في الجنوب، لا يقع تأثيره على المنطقة الغربية وأيضاً النزاع المسلح بين المليشيات في مدينة طرابلس اكثر من تتضرر منه هي مدينة طرابلس ولا تتأثر بذلك المنطقة الشرقية.

لقد ساهمت المساحة الكبيرة للدولة الليبية في خصوصية النزاع المحلي بين المليشيات أو بين القبائل فلا نجد صراع قبائل الجنوب يمتد إلى الشمال أو صراع مليشيات الشمال يمتد إلى المنطقة الشرقية، فحجم الدولة الشاسع ومسببات النزاع التي تختلف من منطقة لأخرى جعل كل منطقة تنفرد بنزاعها المحلي.

في خضم النزاع المحلي نلاحظ انعدام النزاع في المنطقة الشرقية إذ تتميز المنطقة الشرقية بوحدة نسيجها الاجتماعي وتحالف قبائلها مع بعضها البعض، وكذلك المنطقة الوسطي تخلو أيضا من مظاهر النزاع المحلي إلا إنها كانت ومازالت ساحة للنزاع بين طرفي النزاع الوطني لبسط النفوذ عليها.

ثالثاً: الاطراف الدولية ودورها في النزاع

الأطراف الدولية وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدولة الليبية ليست وليدة هذه السنوات فمنذ استقلال ليبيا 1951م، كان هناك تدخل أجنبي في إدارة البلاد وشؤونها الداخلية والخارجية، وبخاصة بريطانيا التي كان لها تأثير كبير على السياسة الليبية في العهد الملكي، بالإضافة إلى إيطاليا والتي كان لها رعايا بالأف يقيمون على الأراضي الليبية ويمتلكون الأراضي الزراعية والعقارات، في مناطق مختلفة من المنطقة الشرقية والغربية من ليبيا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والتي كانت تمتلك قاعدة عسكرية في طرابلس، لتنتهي هذه التدخلات مع رحيل رعاياهم وقواعدهم في عام 1970م مع بداية النظام الجديد لليبيا وانتقلت ليبيا من نظام ملكي إلى نظام جمهوري ثم جماهيري، كانت هذه الحقبة كثيراً ما يملأها الصراع مع دول خارجية دخلت ليبيا خلالها في حروب متعددة وقضايا دولية فصلت فيها محكمة العدل الدولية وكانت أهم هذه القضايا.

1- حرب تشاد 29 يناير 1978 – 11 سبتمبر 1987.
2- حرب اوغندا 1978–1978.
3- حرب لبنان 1957– 1990.
4- قضية الجرف القاري 14 سبتمبر 1981م.
5- قضية خليج سرت 19 أغسطس 1981م.
6- قضية لوكربي يوليو 1988.

رغم هذه القضايا التي مرت على ليبيا في فترة اربع عقود من الزمن ظل الشعب الليبي وحدة واحدة يسوده الاستقرار، ولم تظهر أي جهات داخلية تحاول زعزعت هذا السلام

الداخلي، فبالرغم من المساحة الجغرافية الواسعة للدولة الليبية وقلة عدد السكان، استطاع النظام السابق فرض سيطرته على كامل الاراضي الليبية وبسط الأمن على كامل مساحة ليبيا.

بدأت التدخلات الخارجية في الدولة الليبية بنهاية النظام السابق والذي ساهم وبشكل مباشر بالقضاء عليه.

كان التدخل الخارجي في بداية فبراير 2011 م بمزاعم حماية المدنيين، ما لبثت إن انتهت هذه الادعاءات، لتظهر النوايا الحقيقية، وهي تدمير الدولة الليبية والقضاء على وحدتها الداخلية والضغط على سياتها في تغيير المبادئ والقيم التي شب وكبر عليها الشعب الليبي – فعلى المستوى الدولي عملت بعض الدول على ابرام صفقات اقتصادية مع الحكومات الليبية مقابل دعمها سياسياً وعسكرياً ولوجستياً في النزاع القائم في الدولة، كالدعم التركي لحكومة السراج، فقد قدمت تركيا لحكومة الوفاق الوطني طائرات مسيرة ودفاعات جوية ومستشارين للحكومة أعقاب ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا عام 2019م، وهذا الاتفاق يحمي تركيا من اليونان وقبرص والذي بموجبه تسطيع تركيا أن تحصر كلا الدولتين داخل مياههما الإقليمية(33).

كانت تركيا ولا زالت تنظر إلى ليبيا، كدولة يمكن الاستفادة منها اقتصادياً فعلاقة تركيا اقتصادياً مع ليبيا لم يكن وليد الثورة الليبية، فقد كان لها شركات مختلفة وخاصة العاملة في مجال البناء قبل 2011م فقد ارتبطت هذه الشركات بـ 304 عقود بناء داخل الدولة الليبية عام 2010م(34).

تقوم الاستراتيجية التركية في ليبيا على فكرة دعم حكومة مركزية، تستطيع تركيا من خلالها تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، لذلك عملت على ابرام اتفاقية عسكرية مع حكومة الوفاق الوطني بالإضافة إلى اتفاقية الملاحة البحرية، لتكون هذه الاتفاقية بمثابة الغطاء الشرعي للتحركات التركية العسكرية والسياسية في ليبيا(35).

لم يتوقف التدخل في الشؤون الداخلية للنزاع في ليبيا عند تركيا فقط، بل تعداه إلى دول أخرى كالدعم الفرنسي للأطراف الأخرى المتنازعة مع حكومة الوفاق التي تدعمها تركيا، وتتمثل في الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، بدأ الدعم الفرنسي لحفتر مع بداية عملية الكرامة في شهر مايو 2014م، حي أوفدت الاستخبارات الفرنسية مستشارين إلى بنغازي للتزويد بالمعلومات ومساعدته في تخطيط الهجمات، ولم تقف فرنسا بمساعدة

الجيش الوطني في عملية الكرامة، بل عملت على ارسال مستشارين عسكريين للمساعدة في بناء قوات منظمة تعتمد على الوحدات العسكرية التي كانت تتبع النظام السابق لم تكن هذه المساعدات التي قدمتها فرنسا إلا لقضاء مصالح استراتيجية لها بالأراضي الليبية من بينها الحصول على امتيازات وعقود استثمار بما يخص استخراج النفط.

توالت التدخلات الخارجية ولم تقف، فقد تعاملت ايطاليا مع الملف الليبي وكأنها أرث تاريخي لها، ورأت ايطاليا في فرنسا الشريك الذي يهدد مصالحها الخاصة في ليبيا وبخاصة في قطاع النفط، إذ ترى في شركة توتال الفرنسية العاملة في المجال النفطي منافساً خطراً على شركة إينى الإيطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام 1959م.

لقد تجنبت ايطاليا التعاون مع تركيا في الشأن الليبي، وبدأت تتحرك بشكل أكثر في العمق السياسي الليبي، حيث ألتقى وزير خارجيتها مع قيادة الحكومتين الليبيتين لأجل وضع حل للازمة الليبية.

تمتلك ألمانيا استثمارات في ليبيا بقيمة 2 مليار دولار في قطاع النفط، ولهذا الاستثمارات تاريخ طويل بدأ مع بداية اكتشاف النفط في الدولة الليبية.

قامت ألمانيا بعقد مؤتمر دولي لبحث الحل السياسي في ليبيا في مطلع 2020م وشهد هذا المؤتمر نوعاُ من التقارب بين الموقفين الألماني والايطالي فعملا على اطلاق عملية بحرية لدول الاتحاد الاوروبي بهدف مراقبة الشواطئ الليبية تدعي "إيرني" للحد من تهريب السلاح وتدفق الهجر الغير شرعية إلى أوروبا عبر السواحل الليبية.

أما روسيا فقد عملت على تأمين موطئ قدم جديد لها على شواطئ البحر المتوسط من خلال التدخل في الشؤون الليبية، فتحالفت مع قيادة الجيش الليبي ضد حكومة الوفاق الوطني.

لم يقتصر التدخل على الدول الاوروبية بل شمل بعض الدول العربية كقطر والسعودية ومصر والامارات وكلاً منهم يحاول ان يكون له نفوذ في ليبيا وتفرقت مصالحهم مع تفرق الاطراف الليبية المتنازعة، فقطر دعمت وما زالت الحكومات المتعاقبة في طرابلس أما دول مصر والسعودية والامارات فهم يدعمون الجيش الوطني، ويختلف الدعم المصري عن الآخرين في كونه أن مصر تشترك مع ليبيا في حدود تمتد لحوالي 1115كم، الامر الذي جعل من الحكومة المصرية تري أن أي نزاع وتوتر في الاراضي الليبية يشكل خطر أمني واستراتيجي على الاراضي المصرية، فعقب انقلاب الجيش المصري على حكومة

مرسي، بدأت الحكومة المصرية تبذل كل إمكاناتها حتى لا يمسك زمام حكم ليبيا من له توجهات مساندة للرئيس السابق، فحاولت وما زالت دعم الجيش الليبي عسكرياً ولوجستيا ، وتأمل الحكومة المصرية في استقرار ليبيا، لأنها بلد يساهم في فتح ابواب عمل لما يزيد عن مليون مصري، كما تعمل مصر على منافسة الشركات الاجنبية وخاصة في قطاع الخدمات والبناء ومد الطرق، أما السعودية والامارات فهما حليفان قويان للجيش الليبي لاختلافهما مع حكومة طرابلس ايدلوجياً، في حين تدعم قطر حكومة طرابلس.

لقد وجدت الدول الاقليمية والمجاورة نفسها في دعم صراع لم يأن له أن ينتهي فالمساحة الواسعة للدولة الليبية قللت من فرض انتصار طرف على الطرف الاخر، فكل المعارك التي خاضها الطرفان، أعطت المساحة الشاسعة لهما فرصة الكر والفر والتقدم والتقهقر مما عمل على بقاء قوة الطرفان المتنازعان مستمرة.

الخاتمة:

تتمثل الخاتمة في نتائج وتوصيات هي خلاصة ما توصلت إليه الدراسة:

أولاً: النتائج

تتضمن الدراسة بعض النتائج وهي:

1- تمتلك ليبيا مساحة جغرافية كبيرة تصل إلى 1,775,500 كليو متر مربع وتأتي في الترتيب 17 عالمياً من حيث المساحة، مما جعل لها وزن سياسي على المستوى الاقليمي والدولي.
2- ساهمت المساحة الكبيرة للدولة الليبية في تنوع الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز والحديد والفوسفات والذهب، وأكدت العديد من الدراسات الجيولوجية على تزايد كميات الاحتياطي من النفط والغاز مع التأكيد على وجود ثروات معدنية وخزانات مياه جوفية تعود إلى عصور جيولوجية قديمة.
3- قلة عدد السكان إلى نسبة المساحة ساهم في وجود مناطق تكاد تكون خالية من السكان.
4- تركز السكان في مناطق محددة من الدولة الليبية (المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية) جعل المناطق الممتدة بينهما تعاني من تخلخل سكاني.
5- إن المسافة الكبيرة من مركزي النزاع في ليبيا واتساع الرقعة الجغرافية حد من فرصة فض النزاع بين الطرفين.

6- التقسيم الاداري للسكان كثيراً ما يعتمد على التوزيع القبلي لسكان ليبيا مما أدى إلى تنامي التعصب القبلي وظهور زعامات ساهمت نوعاً ما في زيادة حدة النزاع المسلح.

ثانيا: التوصيات

تنحصر التوصيات في الآتي:

1- يجب على السياسيين الاهتمام بالعامل الجغرافي والتأثير الذي تحدثه الجيوبوليتكا على إدارة الصراع في الدولة الليبية.
2- إقامة خطط تنموية كبرى في المناطق التي تعاني من تخلخل سكاني وبالأخص في المناطق التي تحتوي على حقول النفط والغاز أو السواحل المصدرة لهما، بحيث يتم جذب السكان إلى هذه المناطق لتخفيف الضغط على مناطق التركز وفي نفس الوقت لخلق توازن وتوزيع منتظم للسكان.
3- إعادة هيكلة التقسيم الاداري للبلديات والمناطق، للقضاء على التعصب القبلي مما يزيد في تنمية الانتماء للوطن أكثر من الانتماء للجهوية والقبلية.
4- التوزيع العادل لمشاريع التنمية بين المناطق والعمل على تطوير الصناعات النفطية يفتح ابواب العمل لليد العاملة مما يساهم في اتجاه الشباب إلى العمل بدل التوجه إلى المليشيات لكسب العيش، وهذا سيقلل من حدوث اشتباكات مسلحة لأن مثل هذا النزاع المسلح يعتمد بالدرجة الأولى على جذب الشباب والدفع بهم إلى الحرب، فتوفير فرص العمل المدني وإقامة المشاريع سيقضي على التنظيمات المسلحة.
5- العمل على تأمين الحدود الليبية، وفتح باب الاستثمار في الكشف والتنقيب عن المعادن في الصحراء الليبية بطرق قانونية وشرعية.
6- دعم السكان في المنطقة الجنوبية وإعادة المشاريع الزراعية في الواحات لما توفره الخزانات الجوفية من كميات هائلة للمياه العذبة.
7- إن اتفاقيات فض النزاع المسلح بين الاطراف الليبية المتصارعة يجب ان يتم داخل ليبيا لا خارجها ورفض تدخل أي دولة، هذا سيقلل من أسباب ومسببات النزاع.

هوامش البحث:

(1) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة دراسته الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2010، ص30.

(2) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف الاسكندرية، 1999، ص56.

(3) علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009، ص103.

(4) فاطمة علي، مساحة ليبيا وعدد سكانها، مقال، سبتمبر، 24، 2023. https: maqall.org

(5) أزمة الدولة في ليبيا دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الاداب جامعة بور سعيد، مصر، العدد الخامس والعشرون، يوليو 2023، ص64.

(6) نصرى دياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص108.

(7) بنال خماش، الجغرافيا السياسية اختفاء المساحة الفارغة في اقليم الفراغ السياسي، مجلة القلق الالكترونية 2019، 9، 3.

(8) خالد محمد بن عمور، العيوب الجيوبوليتكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسمات الادارية، دراسة في الجغرافية السياسية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار.

(9) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشري، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990، ص10.

(10) راندا عبد الحميد، مقال، ما تعريف التقسيم الاداري

(11) البلدية: هي دائرة حكومية تعمل على تطوير المدن والقرى المحيطة بها بالإضافة إلى تقديم الخدمات العامة مثل: إنارة الطرق وتجهيز الشوارع وزراعة الاشجار... وغيرها.

(12) عبد الرؤوف علي البيباص، يحي أحمد الفساطوي، نظم تحديد الحدود الادارية للبلديات والمحافظات في ليبيا، المؤتمر الدولي الرابع للتقسيمات الجيومكانية، ليبيا جيوتك 4، طرابلس- ليبيا 3-5-مارس 2020، ص ص7، 8.

(13) عبد الرؤوف علي البياض وآخرون، المرجع السابق، ص8.

(14) عباس غالي داود، خالد محمد بن عمور، منطقة الجبل الاخضر في ليبيا: دراسة في الجغرافية الادارية، مجلة الاستاذ، العدد 203، 2012م.

(15) محمد نصر مهنا، الجغرافية السياسية، والسياسة الجغرافية، جامعة اسيوط، اسيوط، 2007، ص25.

(16) ابراهيم البري، العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية (عوامل قوة الدولة)، المكتبة الدبلوماسية، سبتمبر 5-2012.

(17) محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، المرجع الالكتروني للمعلوماتية، 2021، ص ص307، 310.

(18) طارق محمد طيب القصار، العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، 2021، 2022.

(19) خالد محمد بن محور، مرجع سابق، جامعة عمر المختار، البيضاء، ص1080.
(20) مفهوم النزاع: هو مفهوم للإشارة إلى النزاعات التي تتسم بالعنف سواء كان على المستوي الشخصي بين الافراد أو على المستوي المحلي بين فئات مختلفة أو على المستوي البلاد بين اصحاب المصلحة المتنافسين، أو على المستوي الدولي بين الدول.
(21) دليل إرشادي حول منهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا، يونيو 2022.
(22) المنظمات الدولية: هي منظمات حكومية تسعي إلى تنسيق جهود أعضائها وتمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين.
(23) عبد المنعم المشاط الدوليين القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، القاهرة، معهد البحوث والدراسات، 1993، ص ص4، 17.
(24) اكرام زيادة، مكافحة الارهاب في ليبيا – الدور الاوروبي– المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، المانيا، هولندا.
(25) موسوعة الجزيرة، بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات.
(26) خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل جسور
(27) محمد عبد الحفيظ الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الازمة وتحديات التعطيل، مركز دراسات الوحدة الوطنية، مايو، 11، 2022.
(28) أسامة علي، خريطة الطريق الليبية 18 شهراً من الاخفاقات السياسية، العربي تقارير عربية 15 يونيو 2022.
(29) آمال العبيدي، دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا، الواقع والتحديات والآفاق الاسكوا، الامم المتحدة 2020.
(30) دليل ارشادي حول منهجية مراعاة حالة النزاع في ليبيا، يونيو 2022.
(31) اكرام زيادة، مرجع سابق.
(32) عماد عنان، خريطة القبائل في ليبيا ودورها الاساسي في الصراع، رصيف
(33) المونيتور: المساعدة العسكرية التركية قلبت ميزان المعركة في ليبيا لصالح الحكومة الشرعية، ترك برس 2020–4–8.
(34) وكالة ابناء تركيا، بنود الاتفاق التركي الليبي في المجال العسكري والأمني، 2019– 12– 12.
(35) جسور، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، 24– 4– 2020.